

الخاتمة

استطاع الاقتصاد المصرى بفضل الله أن يحقق معدلات نمو غير مسبوقه، وما كان يمكن أن تصمد مصر للظروف الاقتصادية الصعبة التى يمر بها العالم لولا ما تحقق فى السنوات الخمس الماضية من معدلات نمو مرتفعة والتزام بالمضى فى برنامج للإصلاح الاقتصادى والمؤسسى يراعى الجانب الاجتماعى وهو ما مكن الحكومة على الرغم من الارتفاعات التى شهدتها أسعار المواد الغذائية والركود الذى ضرب الاقتصاد العالمى من تحقيق زيادة ملحوظة فى الأجور وتوجيه موارد متزايدة للدعم للحفاظ على توفير الاحتياجات الأساسية للفقراء ومحدودى الدخل.

وتركز الحكومة جهودها على إعداد الاقتصاد المصرى لمرحلة انطلاقة جديدة بعد تجاوز العالم لآثار الأزمة العالمية وذلك من خلال تطوير البنية الأساسية وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتحسين أحوال الأسرة المصرية.

إن ما تم إنجازه هو البداية لانطلاقة كبرى من أجل مستقبل زاهر وغد مشرق بإرادة قوية وقدرة عالية على التغيير المبنى على سياسات حكيمة تواجه بها تحديات المستقبل برعاية وقيادة الرئيس محمد حسنى مبارك.